

(٢٥٤٤)

رقم البحث : ٤٢٣١
نوع الوثيقة : ارادة داخلية
رقم الارادة : ٤٣١٩٤
تاريخ الارادة : ٢١ رجب ١٢٨٧ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

الملف يضم وثيقتين أولاهما تذكرة تعليمات صادرة من الصدارة العظمى الى سعادة الميرالاي أحمد بك الذي تم تعيينه قائدا على السفن الهمايونية الحربية العاملة في البحر الأحمر ، وتناولت هذه التعليمات النقاط التالية :

— حضرموت جزء من الجزيرة العربية ويحكمها الأميرغالب من قبيلة آل الكثير الا أن بندريها الشحروا المكلا قد استولى عليهما بعض المشايخ من آل يافع وقد علم من مصادر موثوقة أن أية مظاهرة من الدولة العلية من جهة البحر يقابلها اتخاذ بعض التدابير في البر تؤدى الى دخول تلك النواحي ولا سيما البندريين المذكورين تحت الادارة العادلة للدولة العلية ، ومن المقرر ما سافرض رقابة دائمة ومستمرة على سواحل الجزيرة العربية في البحر الأحمر وفي جهة بحر المحيط الهندي والقيام بتنظيم الترسانة بالبصرة ، وتنفيذ الخطة يتم تفريق سفينتين من الأسطول يقودهما الميرالاي أحمد بك ويطوف بهما تلك السواحل ذهابا وايابا ويتم تزويدهما أيضا ببعض المدافع لانزالها الى البر عند الحاجة ...

— أول عمل يقوم به الميرالاي أحمد هو جلب وتأمين الأميرغالب والعمل من أجل تأسيس حكومة تسيطر على سواحل حضرموت ، الا أن المعلومات الواردة من تلك النواحي تفيد أن بعض شيوخ قبائل العربان فيها يبيعون بعض الأراضي الساحلية للأجانب طمعا في المال وجهلا بالأخطار المحدقة بهم فيجب تنبيههم الى خطورة ذلك وتقوية روايتهم القديمة مع الدولة العلية واستمرار مطامعتهم لها ...

— ولو كان في استطاعة الأميرغالب الاستيلاء على البندريين الشحروا المكلا بنفسه لم يراجع الدولة العلية ولم يدعها الى الوقوف بجانبه ثم ان دعمه وتأيدته في الاستيلاء عليهما سيسفر عن خروج البندريين من يد أميرودخولهما في يد أمير آخر وتبقى مائة العداوة والخصومة باقية بينهما والأفضل ركز الراية العثمانية فيهما

ودعوة جميع الأطراف الى الاتفاق حولها ...

— السفن الهاميونية لا تقوم أثناء سيرها وحركتها في تلك السواحل بأى عمل من نوع المجازفة والمغامرة ، وليس لها الانحياز الى طرف ضد طرف آخر في الخلافات والمنافسات القائمة بين قبائل العربان وشيوخهم بالتصدي الى أعمال حربية وعدائية مكشوفة ، بل عليها أن تبذل ما في وسعها في تأمين الاتفاق والاتلاف بين الأطراف المتنازعة ودعوتها الى الانسواء تحت لوائها ...

— اعداد تقارير مفصلة عن الأوضاع الحالية لتلك السواحل واحتياجاتها وما يتحتم على الدولة العلية اتخاذه من تدابير وقيا منها من محافظات ...

— تفهيم رؤساء العشائر خطورة بيع الأراضي للأجانب وأضرار ذلك بهم وبوطنهم في المستقبل ، واعلام الجهات الأجنبية الراغبة في الشراء منهم أن المادة الخاصة بامتلاك الأراضي من قبل الأجانب في الدولة العلية تنص بمراحة ووضوح على استثناء الأقطار الحجازية واليمانية وتوابعها من ذلك فليس للأجنبي شراء غير منقول فيها فالصفقة غير نافذة وتعتبر لاغية ...

— التجول في سواحل البحر الأحمر وخليج البصرة والبحر الهندي بصورة دائمة واللجوء الى ميناء البصرة في موسم العواصف البحرية وتحية سفن الدول الصديقة عند الالتقاء بها في عرض البحار باجراء المعاملة الاحترامية حسب القواعد والأصول البحرية ...

— هذه السواحل بقيت متروكة ومنسية منذ أمده بعيد وانتهاز الأجانب هذه الفرصة وأنشأوا علاقات مع الشيوخ المحليين مستغلين جهلهم بالأمور وغفلتهم عن عواقبها الوخيمة فلا يمكن قطع صلته بتلك السواحل مرة واحدة كما لا يجوز احداث غائلة فيها ، وان وقع ادعاء أو تدخل من قبل الأجانب فينبغي التحقيق فيما في أيديهم من وثائق وسندات واعلام الباب العالي عن ذلك كله ...

والوثيقة الثانية تذكرة الصدارة العظمى الى الديوان السلطاني بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٨٧ حول طلب الموافقة على التعليمات المذكورة ... وفي ذيلها ارادة سنية بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٧ هـ بالموافقة على ذلك ...